



# وثيقة التعاون بين إيران والصين

ردود الفعل والنتائج والعواقب

مركز الهدف للدراسات  
(مجما)

د. محمد ملك زاده (عضو الهيئة العلميّة في معهد الثقافة والفكر الإسلامي)

مجلة پاسدار إسلام، السنة الأربعون، العدد ٤٦٩-٤٧٠، شوال وذو القعدة،

١٤٤٢.

ترجمة: عبدالله الشاهين



## مقدّمة

في العام ١٩٩٦، طرح هنتنغتون (Samuel Huntington) نظريّة حرب الحضارات في كتابٍ بعنوان: "صراع الحضارات وتغيير العالم". ومع أنّ هناك مصطلحاً مشابهاً كان قد صاغه سابقاً مفكّرون من أمثال برنارد لويس وغيره، إلا أنّ نظريّة حرب الحضارات قد اشتهرت باسم هنتنغتون على نطاقٍ واسع. يرى هنتنغتون أنّه "بعد الحرب الباردة، نشأت في السياسة العالميّة صراعاتٌ كبرى بين الحضارات. وسيكونُ صراعُ الحضارات هو الجانب السائدُ في السياسات العالميّة، وأمّا في المستقبل،



فستكونُ خطوطُ التصدّع بين الحضارات هي نفسها حدودُ المعركةِ بينهما<sup>١</sup>.

يُقَسِّم هنتنغتون - في نظريّته - حضارات العالم إلى أربعة أقسامٍ رئيسيّة، كالتالي: الحضارة المسيحيّة الغربيّة، والحضارة الإسلاميّة، والحضارة الكونفوشيوسيّة، والحضارة الهندوسيّة<sup>٢</sup>. ويرى أنّ من أسبابِ صدامِ الحضارات محاولة استعادة الحياة الدينيّة من جديد، وزيادة الوعي الحضاري الذاتي تحت تأثير السلوكِ المناق للغرب. وقد توقّع أن تؤدّي هذه العوامل إلى النموّ الاقتصادي الإقليمي وزيادة دور المشتركات الثقافيّة بين الأمم، ورأى أنّ خطوط الصراع بين الحضارات ستحلُّ، في نهاية المطاف، محلّ الحدود السياسيّة والأيدولوجيّة في زمن الحرب الباردة.

١ ساموئل هانتينغتون، برخورد تمدن ها و بازسازی نظم جهانی، ترجمة: محمد علي حميد رفيعي، ١٩٩٩، طهران، دفتر پژوهش‌های فرهنگي، ص ٣٦١.

٢ المصدر نفسه، ص ٣٦٤.



وفقًا لنظريّة هنتنغتون، فإنّ الاحتمال الأكبر سيكون صدام الغرب مع الحضارتين الإسلاميّة والكونفوشيوسيّة، وهذا سيؤدّي إلى إيجاد ترابطٍ واسع بين الحضارة الإسلاميّة والحضارة الكونفوشيوسيّة، وسيصبح أكبر تهديدٍ للحضارة الغربيّة.

والآن، وبناءً على هذه النظريّة، يمكننا أن نفهم بشكلٍ أفضل سببَ قلق الغرب المتزايد - وخاصةً الولايات المتّحدة وحلفاؤها - بشأن وثيقة التعاون بين إيران والصين (وهما الممثلان الرئيسيان للحضارتين الإسلاميّة والكونفوشيوسيّة). فمن الطبيعي أن تسعى الولايات المتّحدة إلى تقويض أو إضعاف برنامج التعاون هذا باستخدام وسائل الضغط والتهديد، أو تقديم العروض المشجّعة ومنح التنازلات للطرفين. لقد أصبح



هذا الأمر حقيقةً واضحة تَظهرُ بوادرُها بالفعل من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وعملائها في الداخل.

يشيرُ هذا المقال إلى طبيعة الوثيقة الاستراتيجية الموقَّعة بين إيران والصين لمدةٍ أمدها ٢٥ عامًا، وبيان تأثيرها على السياسات العدائيَّة الغربيَّة، ومزاياها المهمَّة بالنسبة لجمهورية إيران الإسلاميَّة، وبالتالي أسباب قلق الغرب بشأن برنامج التعاون هذا.

١. إعادة قراءة محتوى الوثيقة الاستراتيجية الإيرانيَّة-الصينيَّة

إنَّ الوثيقة الاستراتيجية الإيرانيَّة-الصينيَّة هي خطة طويلة الأمد تمَّت دراستها ودراسةً تفصيليَّةً على مدى سنواتٍ عديدة. كانت نقطة البدء في هذه الوثيقة، والتي تشمل مختلف المجالات، كالسياسة، والأمن، والدفاع، والثقافة، والزراعة،



والاقتصاد، والعلوم، والسياحة، والنفط، والطاقة، والبنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا الاتصالات، والتجارة، والصحة وغيرها، في الثالث والعشرين من يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، بزيارة رسمية للسيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، إلى طهران. وعقب هذه الزيارة، أصدرت جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصين الشعبية بياناً رفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى "شراكة استراتيجية شاملة". وفي الفقرة السادسة من البيان، أعرب الطرفان عن رغبتهما واستعدادهما للتشاور والتفاوض بشأن وثيقة تعاونٍ طويلة الأجل يجري العملُ بها على مدى ٢٥ عاماً.

اعتبر القائد الأعلى للثورة الإسلامية السيد عليّ الخامنئي، خلال لقائه مع رئيس جمهورية الصين، أنّ "الاتفاق بين رئيسي إيران والصين من أجل تأسيس علاقةٍ استراتيجية مدتها ٢٥



عاماً، اتّفاقٌ سديدٌ وحكيم تماماً<sup>٣</sup>. وبعد ذلك، وعلى مدى ثلاث سنوات (حتى فبراير ٢٠١٩)، عقدت وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية، وبالتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية، عدّة اجتماعات بهدف إحصاء أولويّات برنامج التعاون الإيراني الصيني، وصياغة المسوّدات والموادّ التي يمكن طرحها في هذه الوثيقة.

ونتيجةً لهذه الاجتماعات ومع استكمال عمليّة المراجعة الداخليّة للوثيقة، تمّ في سبتمبر ٢٠١٩، الانتهاء من تدوين مسوّدة الوثيقة من قبل الحكومة الإيرانيّة وأصبحت جاهزةً لتقديمها إلى الحكومة الصينيّة. وفي سبتمبر ٢٠٢٠، تمّ تسليم المسوّدة الثانية للوثيقة من قبل الجانب الإيراني إلى الجانب الصيني، وبعد تبادل وجهات النظر بين الجانبين، تمّت في

<sup>٣</sup> حسب قول السيّد غلام رضا مصباحي مقدّم، فقد تمّت الاستعدادات لصياغة وثيقة التعاون الإيرانيّة الصينيّة - التي يبلغ أمدها ٢٥ عاماً - بتوجيه من القائد الأعلى للثورة الإسلاميّة، وقبل وقتٍ طويل من اجتماع رئيسي إيران والصين من أجل حماية مصالح إيران الوطنيّة. وأمّا قبل ذلك، فلم تكن هناك أيّة إرادة لدى الحكومة فيما يتعلّق بالتعاون الواسع مع روسيا والصين (بسبب تطلّع الحكومة إلى الغرب والولايات المتّحدة).



آذار/مارس ٢٠١٧، الموافقة على برنامج التعاون الشامل لفترةٍ أمدها ٢٥ عاماً بتأييدٍ من السلطات العليا في الدولة، وأخيراً وفي السابع والعشرين من أبريل ٢٠٢١، تمّ التوقيع على البرنامج الشامل للتعاون بين جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصين الشعبية من قبل وزيرَي خارجيّة البلدين<sup>٤</sup>.

وبشكلٍ عام، تمّ تدوين برنامج التعاون الشامل بين إيران والصين من أجل توسيع التعاون الشامل بين البلدين فيما يخصّ العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية، وفي جميع مجالات التجارة، والاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والدفاع، والأمن على أساس الاحترام المتبادل. هذا وإنّ القواسم الثقافية والسياسية المشتركة المتعدّدة بين هاتين الحضارتين الآسيويتين العريقتين، بما في ذلك النضال ضد التفرد الأميركي وهيمنته على المسرح العالمي، قد مهّدت الطريق لتطوير التعاون الدولي

---

<sup>4</sup> <https://www.farsnews.ir/news/14000107000736>





بين إيران والصين بشكلٍ واسع. ونذكر، في هذا الصدد، التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين في مجالات البنى التحتية والمواصلات (كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات) والاتصالات، والعلوم، والتكنولوجيا، والتعليم، والصحة. كما تؤكد الوثيقة أيضاً على التعاون الثنائي في مجالات النفط، والصناعة والتعدين، والمجالات المتعلقة بالطاقة (كمصادر الطاقة العادية، والطاقة المتجددة، وغيرها) على أساس ضرورات التنمية الوطنية والبيئية المستدامة.

وأما في البعد الثقافي، فقد أكد برنامج التعاون الشامل بين إيران والصين على زيادة الروابط والتعارف المتبادل من خلال تعزيز تبادل الزيارات واللقاءات بين عموم الناس (كالسياحة)، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات



الصداقة والتعاون الأكاديمي، إضافةً إلى مجال السلم والصلح والاستقرار والتنمية والتطوّر الإقليمي والدولي.

وأما في البعد الدفاعي والأمني، فإنّ الجانبين سيعملان، وفقاً لهذه الوثيقة، على تعزيز البنى التحتية الدفاعية والأمنية، ومكافحة الإرهاب، والتعاون في مختلف المجالات الدفاعية والعسكرية<sup>٥</sup>.

على العموم، تُظهر القراءة العامّة لبنود هذه الوثيقة أنّ كلّ شيءٍ فيها يقوم على المصالح والمنافع المشتركة، مع احترام مبادئ السيادة والاستقلال، واحترام وحدة أراضي البلدين.

٢. ردود الفعل السلبية تجاه الوثيقة الاستراتيجية الإيرانية-

الصينية

---

<sup>5</sup> <https://www.eghtesadonline.com>



في حين أنّ العديد من دول العالم تحاولُ تعميق علاقاتها السياسيّة والاقتصاديّة مع الصين بسبب النمو الاقتصادي للصين وتراجع القدرات الأمريكيّة، فإنّ وثيقة التعاون الإيراني الصيني واجهت، منذ بدء الإعلان عنها، ردودَ فعلٍ سلبيةٍ من قبل الدوائر الأجنبيّة، وخاصّةً الولايات المتّحدة والكيان الصهيوني، وبعض التيارات في الداخل المرتبطة بالأجانب، حيثُ سعوا إلى نشر إشاعاتٍ لا أساس لها، والتشكيك في ماهيّة هذه الوثيقة الاستراتيجية.

فقد نشرت مجلة "بتروليوم إيكونوميست" البريطانيّة أولى الأخبار الكاذبة عن تفاصيل وثيقة التعاون الاستراتيجي بين إيران والصين؛ ولكن سرعان ما اضطرتّ المجلة إلى حذف هذه الأخبار من موقعها بسبب كونها كاذبةً وملقّة. فقد ادّعت هذه المجلة البريطانيّة أنّه تمّ، خلال هذه الاتّفاقيّة بين إيران



والصين، التنازل عن جزيرة كيش الإيرانية، وأنّ ٥٠٠٠ جندي صيني سيدخلون الأراضي الإيرانية! ومع أنّ هذا الخبر الملقّق قد تمّ حذفه من صفحات موقع مجلة "بتروليوم إيكونوميست" بعد وقتٍ قصير من نشره، إلّا أنّه انتشر بسرعةٍ كبيرة على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي، وتمّ الترويج له بشكلٍ خاص من قبل وسائل الإعلام الناطقة باللغة الفارسيّة المتواجدة في الخارج، وصار مصدراً للكثير من المزاعم الكاذبة الأخرى بشأن وثيقة التعاون هذه. لقد حاولت وسائل الإعلام هذه إثارة الحساسيّة بين الرأي العام عن طريق استخدام مصطلحات مثل "بيع إيران" و "استغلالها" لرفع مستوى المخاوف والقلق بين عموم الناس. وحاول بعض أعداء إيران تشبيه برنامج التعاون الإيراني-الصيني باتفاقيتي تركمانچاي وگلستان! على سبيل المثال، أطلق حساب تويتر باللغة الفارسيّة التابع لوزارة الخارجية الأميركيّة على وثيقة التعاون هذه اسم



"تركمانچاي الثانية"<sup>٦</sup> ... وفي النهاية، ادّعت بعض وسائل الإعلام الغربية المعاديّة لإيران بأنّ وثيقة التعاون هذه تُخالف مبدأ "لا شرقية ولا غربية" الذي تبنته الجمهوريّة الإسلاميّة، وأنّها تُعدّ تنازلاً عن السياسات التي اتّبعتها طوال الأربعين سنة الماضية!<sup>٧</sup>

إنّ المسألة التي ينبغي تأملها في هذه التصريحات هي أنّ الأعداء المتزمّتين المعارضين لاستقلال إيران والمؤيدين لفرض العقوبات على الشعب الإيراني، الذي رفض الاستسلام والانصياع للضغوط القسوى التي يمارسها الغرب، صاروا الآن قلقين بشأن استقلال إيران! كيف يمكن لأفرادٍ مثل المنافقين وأنصار الملكية المتنكرين لوطنهم والمعلنين عداوتهم للشعب الإيراني، والذين كانوا على الدوام يؤيّدون العدوان الغربي ضدّ الجمهوريّة الإسلاميّة ولا يكتفون بأقلّ من الاحتلال الكامل لإيران من قبل الولايات المتّحدة، أن تكون مصالح إيران الوطنيّة مهمّة لهم؟!

<sup>٦</sup> "هل ستقبل الصين معاهدة الـ ٢٥ عاماً مع الجمهوريّة الإسلاميّة؟"، راديو فردا، ٢٠٢٠/٩/٩.  
<sup>٧</sup> "اتفاقية الأسد والتّنين؛" الصين وإيران في مواجهة الولايات المتّحدة؟" بي بي سي نيوز بالفارسيّة، ٢٠٢٠/٧/٩.



من وجهة نظر هذا التيار، يجب على الجمهورية الإسلامية أن تطاوع الغرب وتستسلم للسلوك العدواني المفرط للولايات المتحدة وأوروبا، وأن لا توقع اتّفاقيّة تعاونٍ مع الصين وروسيا اللتين تنتقدان سياسات الغرب العدائيّة وتعارضان هيمنة الولايات المتّحدة على العالم؛ مع أنّ الصين وروسيا وقفنا مع إيران ومدّتا لها يدَ العون خلال أزمة العقوبات الأميركيّة الظالمة على الشعب الإيراني، وتحدّتا في كثيرٍ من الأحيان السياسات الأميركيّة والأوروبيّة العدائيّة ضدّ الجمهورية الإسلاميّة، من خلال الدفاع عن مصالح إيران في المحافل الدوليّة. فمن وجهة نظر أولئك المنافقين لا تستحقّ هاتان الدولتان (الصين وروسيا) التعاون وعقد الاتّفاقيّات معهما!

وخلافاً للشائعات، فإنّ وثيقة التعاون الإيراني الصيني هي مجرد خارطة طريق للمصالح والمنافع المشتركة للبلدين، وتمهيد



السبيل للتعاون الشامل في المجالات السياسيّة، والستراتيجيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة، ولا تشتملُ على أيّة معاهداتٍ أو اتفريقيّاتٍ للتنازل عن أيّ شيء. كما أنّ الوثيقة لا تنصُّ على التنازل عن أيّة منطقة، أو أيّ احتكارٍ متبادلٍ أو أحادي الجانب، وليس فيها أيُّ تنازلٍ عن أيّ حقٍّ من الحقوق، أو أيّ استغلالٍ حصريٍ في مجالٍ من المجالات من قبل طرفٍ معيّن. ولذا، وفقاً لهذه الوثيقة، ليس هناك أيُّ التزامٍ محدّدٍ لكلا الطرفين، ولن يجري الشروع في أيّة مرحلةٍ تنفيذيّةٍ حتى تُصبح الوثيقة عقداً رسمياً بين الطرفين.

في الواقع، يمكن أن تكون هذه الوثيقة مقدّمةً لاتّفاقيّاتٍ مستقبليّةٍ وتعاونٍ ثنائيٍّ مشترك. وممّا لا ريب فيه، فإنّ أيّ عقدٍ يوقّعه الطرفان بموجب هذه الوثيقة في المستقبل ستجري مراجعتهُ والموافقةُ عليه من قبل مجلس الشورى (البرلمان).



وفقاً لمبدأ "لا شرقية ولا غربية"، الذي يتبنّاه نظام الجمهوريّة الإسلاميّة، يمكن لإيران أن تتعاون مع جميع دول العالم في إطار الاحترام، والثقة، والمصالح المتبادلة. وهذا المبدأ يتعارض مع تبعيّة إيران وخضوعها للشرق أو الغرب، وبالتالي فإنّ أيّة دولة في الشرق أو الغرب تريد أن تتعامل مع الشعب الإيراني من موقفٍ عدائيٍّ ومتسلّطٍ، لا تستحقّ الصداقة والتعاون.

لقد عقدت الجمهوريّة الإسلاميّة الكثير من الاتّفاقيّات مع مختلف الدول الغربيّة والأوروبيّة في مختلف المجالات، منها النفط، والغاز، والبنى التحتيّة، غير أنّها تكبّدت خسائر فادحة بسبب تبعيّة تلك الدول لسياسات الولايات المتّحدة المعاديّة لإيران. وفي السنوات الأخيرة، خسرت إيران فرصاً كبيرة بسبب خرق الاتّفاقيّات من قبل الشركات الغربيّة الكبرى، مثل شركة توتال الفرنسيّة، والشركات الأخرى التي انتهكت عقودها مع





إيران، بمجرد أن عبست بوجهها أميركا، وتركنا وحيدين تحت وطأة العقوبات القاسية. على أيّة حال، لو كنا قد ذهبنا إلى دولٍ أكثر استقلالاً في مواقفها، لما تعرّضنا لمثل هذه الأضرار والخسائر.

ولذا، يمكن القول إنّ توقيع وثيقة التعاون الإيراني الشامل مع الصين كان يجب أن يتمّ قبل هذا بوقتٍ طويل. ومع ذلك، يمكننا الآن اعتبار غضب أعداء الشعب الإيراني، بما فيهم الولايات المتّحدة، وأوروبّا، والكيان الصهيوني، وبعض الأنظمة العربيّة الرجعيّة في المنطقة بسبب توقيع هذه الوثيقة بين إيران والصين، دليلاً آخر على صحّتها وصوابها. هذا ويؤكّد هذا الغضب من قبلهم أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة قد اتخذت الخطوة المناسبة الصحيحة في مواجهة الأعمال العدائيّة التي تمارسها القوى الإمبرياليّة الغربيّة ضدّها.



### ٣. مخاوف الغرب بشأن الوثيقة الاستراتيجية الإيرانية-الصينية

لقد أعطانا مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الإمام الخميني (قُدِّست نفسه الزكية)، من أجل التمييز بين الحق والباطل والصواب والخطأ، مؤشراً ومبدأً دقيقاً؛ وهو أنه كلما غضب العدو وعملاؤه منا وثارت ثائرتهم من أفعالنا، وحشدوا قدراتهم من أجل الكذب والافتراء علينا، عَلِمنا وتيقننا بأننا قد سلكنا الطريق الصحيح، ولكن إذا امتدحنا الأعداء، فعندها يجب أن نشكَّ في صحَّة ما نقوم به. إذن، حسب هذا المعيار، يمكن اعتبار قلق التيارات المعادية للجمهورية الإسلامية ومخاوفها بشأن التوقيع على وثيقة التعاون التي تمتدّ لفترةٍ أمدها ٢٥ عاماً بين إيران والصين، بمثابة ردِّ فعلٍ طبيعي.

إنَّ أهمَّ سببٍ لقلق الغرب ومخاوفه من الوثيقة الاستراتيجية الإيرانية-الصينية، هو أنَّ مصالح الغرب ستتعرّض للخطر، مع



كون هذه الوثيقة هزيمةً للضغوط الأميركية القصوى على إيران، وتزايداً لنفوذ الجمهورية الإسلامية. ولذا، فقد أذعن الرئيس الأميركي جو بايدن، ردّاً على توقيع وثيقة التعاون الإيرانية الصينية، بقوله إنه كان قلقاً منذ فترةٍ طويلة بشأن الشراكة الإيرانية الصينية. وكتبت مجلة فوربس الأميركية (Forbes) ومجلة وول ستريت وغيرهما، أنّ توقيع وثيقة التعاون الاستراتيجي بين إيران والصين قد لعب دوراً كبيراً في إحباط الخطط الأميركية لعزل طهران: "إنّ وثيقة التعاون الإيرانية الصينية الشاملة ستعزز المصالح الاستراتيجية لكلا البلدين، وستكون لها عواقب وخيمة على الولايات المتحدة الأميركية"<sup>8</sup>. وقد رأت صحيفة وول ستريت أنّ وثيقة التعاون هذه، التي تنصّ على تأسيس بنكٍ مشترك بين إيران والصين، ستؤدّي إلى إبطال مفعول العقوبات الأميركية المفروضة على الجمهورية

<sup>8</sup> [https://www.wsj.com/amp/articles/ "The China-Iran Axis" 11617059716](https://www.wsj.com/amp/articles/ )



الإسلامية<sup>٩</sup>. أمّا صحيفة بلومبرگ، فقد وصفت التحالف بين طهران وبكين بأنه تحدّيّ خطير لحكومة بايدن<sup>١٠</sup>. وقالت صحيفة جيروزالم بوست وصحيفة هآريتس التابعتين للكيان الصهيوني وغيرهما من الصحف، أنّ توقيع هذه الوثيقة يشكّلُ خبراً مقلقاً وتهديداً خطيراً لوجود إسرائيل، والذي لم يسبق له مثيل منذ حرب يوم كيפור سنة ١٩٧٣ حتى الآن. وذكرت صحيفة هآريتس أنّ الوثيقة علامةٌ أخرى على "ال فشل الذريع" لسياسة الضغوط القصوى للرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو ضدّ طهران، مشيرةً إلى أنّها (أي وثيقة التعاون) تخدم مصالح إيران والصين، بالقول: " يُعتبر هذا الاتفاق تعاوناً استراتيجياً طويل الأمد بالنسبة لإيران، ووسيلةً لوصول الصين إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وأوروبا"<sup>١١</sup>.

<sup>٩</sup> وول ستريت جورنال، ٢٧، "Iran, China Sign Economic, Security Agreement, Challenging U.S. Pressure", مارس/آذار ٢٠٢١.

<sup>١٠</sup> <https://www.eghtesadonline.com>

<sup>١١</sup> هآريتز، ٢٩ مارس/آذار ٢٠٢١، "Strategic Pact With China Gives Iran Breathing Room at a Critical"



وقد أعرب العديد من المسؤولين الأوروبيين، الذين اعتادوا على انتهاج السياسات الأميركية المعادية لجمهورية إيران الإسلامية، عن قلقهم بشأن التوقيع على هذه الوثيقة، لأنهم سيخسرون نفوذهم وتأثيرهم على إيران، إضافةً إلى تضائل حصّتهم من الأسواق الاقتصادية الإيرانية.

وأخيراً، وكما توقّع بعض الخبراء الروس، فإنّ وثيقة التعاون بين إيران والصين يمكن أن تكون مقدّمةً لتأسيس اتّحادٍ للدول التي تقع تحت طائلة العقوبات الأميركية الظالمة، وبناءً على هذا، لن يكون لتلك العقوبات أيُّ تأثيرٍ على إيران<sup>12</sup>.

## الخلاصة

إنّ الهدف الرئيسي من وثيقة التعاون الاستراتيجي بين إيران والصين هو استثمار الإمكانيات التي يمكن أن تحقّق المصالح

<sup>12</sup> <https://www.mashregghnews.ir/news/1199256>



الاقتصادية لكلا الطرفين. فالصين هي إحدى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، ووفقاً لتقديرات المؤسسات الدولية المعتبرة، تُعدُّ الصين الآن ثاني أكبر اقتصادٍ في العالم، ويرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أنَّها ستصبح قريباً القوة الاقتصادية الأولى في العالم. وأمَّا اقتصاد الجمهورية الإسلامية، ورغم جميع الضغوط والعقوبات التي أثَّرت على القدرات الاقتصادية وعلى مسيرة التطوُّر في البلاد خلال السنوات الأخيرة، فإنه يحتلُّ المرتبة الثامنة عشرة في الاقتصاد العالمي، غير أنَّ قدرات هذا الاقتصاد يمكنها الارتقاء إلى مستويات اقتصادية أعلى.

ومما لا شكَّ فيه أنَّ هذه العملية سوف تتسارع مع تنفيذ وثيقة التعاون الاستراتيجي التي ستكون فاعلةً على مدى خمسٍ وعشرين عاماً بين إيران والصين. إنَّ وثيقة التعاون هذه خطوة



في طريق تعزيز قدرة القوى الآسيويّة الثلاث الكبرى، وهي إيران والصين وروسيا، التي لها مصالح مشتركة في العديد من المجالات، وتبشّرُ ببداية تشكيل اتّحادٍ آسيويّ قوي ومقتدر في مواجهة ضغوط القوى الغربيّة.

ولذا، يمكن أن تلعب هذه الوثيقة الاستراتيجية دوراً مؤثراً في مسار التنمية الاقتصادية للجمهورية الإسلاميّة وتعاظم قدرتها بين القوى الاقتصادية العظمى في العالم، وتكون خطوةً فعّالة في طريق تنفيذ السياسات التي أكّد عليها قائد الثورة من أجل تحييد العقوبات الأميركيّة والغربيّة الظالمة والتقليل من أثارها. ومن الواضح أنّ كلّ ما حدث لن يتنافى مع النقد البناء، والنابع من الخبرة والتجربة، لتفاصيل العقود المتعلقة بهذه الاتفاقية، التي سيوقعها الطرفان في المستقبل، لضمان أكبر المنافع والمصالح للشعب الإيراني.



## النقاط المهمة في المقالة

١. في حين تعمل الكثير من دول العالم على تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الصين بسبب نموها الاقتصادي المتسارع وتراجع القدرات الأميركية، قوبلت وثيقة التعاون الإيراني الصيني، منذ بداية الإعلان عنها، بردود أفعالٍ سلبيةٍ من قبل الدوائر الأجنبية، وخاصةً الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وواجهت في الداخل بعض التيارات المرتبطة بجهاتٍ أجنبيةٍ، محاولةً التشكيك في طبيعة هذه الوثيقة من خلال نشر إشاعاتٍ لا أساس لها من الصحة.

٢. إنَّ الهدف الرئيسي من وثيقة التعاون الإيراني الصيني هو استثمار الإمكانات التي يمكن أن تحقق المصالح





الاقتصادية لكلا الطرفين. فالصين هي إحدى القوى الاقتصادية العظمى في العالم، ووفقاً لتقديرات المنتديات الدولية المعتبرة، تُعدُّ الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر اقتصادٍ في العالم، وحسب رأي الخبراء الاقتصاديين، فإنها ستحتلُّ المرتبة الأولى في الاقتصاد العالمي قريباً.

٣. يحتلّ اقتصاد الجمهورية الإسلامية - رغم جميع الضغوط والعقوبات التي أثّرت سلباً على القدرات الاقتصادية وعلى مسيرة التقدّم في البلاد خلال السنوات الأخيرة - المرتبة الثامنة عشرة في الاقتصاد العالمي، مع أنّ لها القدرة الكافية على الارتقاء إلى مستوياتٍ اقتصادية أعلى.



٤. يمكن أن تلعب هذه الوثيقة الاستراتيجية دوراً مؤثراً في التنمية الاقتصادية للجمهورية الإسلامية وتعاضم قدرتها بين القوى الاقتصادية العظمى في العالم، وتكون خطوة فعّالة في تنفيذ السياسة التي أكدَّ عليها قائد الثورة لتحديد العقوبات الأميركية والغربية الظالمة وإبطال آثارها.

